

أفادوا بأن البنوك قد تخفض مخصصاتها لارتفاع قيم الأسهم ولكن بقدر ضئيل

# اقتصاديون لـ «الأنباء»: السوق مستمر في سياسة التركيز على الأسهم الرخيصة والإقبال على «القيادية» مرهون بتحسين البيئة التشغيلية

مادامت الأمور تستير في اتجاه تصاعدي. وأشار الهاجري إلى وجود عوامل عدة تضاعفت وأدت إلى الوضع الحالي الذي يشهده السوق أبرزها ضعف العائد على الودائع المصرفية، فضلا عن ارتفاع أسعار العقارات، الأمر الذي يرجح كفة البورصة عند توجيه السيولة للاستثمار، مشيرا إلى أن كبار المضاربين عادوا للمضاربة بقوة في هذه المرحلة وهو ما عزز النهج المضاربي في السوق وحافظ لمؤشراته وخاصة السعري على الاستقرار في الاتجاه الصعودي.

وتوقع الهاجري زيادة السيولة التي تتدفق إلى السوق في الوقت الراهن، مستشهدا ببلوغ السيولة 115 مليون دينار في جلسة ختام الأسبوع الماضي، مشيرا إلى أن استمرار الأداء على شاكلته الحالية يشجع على ضخ مزيد من السيولة في الفترة المقبلة.

## العوائد السريعة

من جهته، أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الدولية للمنتجات نضال المسعود ان تحقيق المكاسب السريعة بعد الهدف الأول والأهم لدى المتعاملين وهو ما يتحقق لهم من خلال الأسهم الرخيصة التي تعتبر في متناول مشيريرا إلى وجود الكثير جدا من الأسهم التي لاتزال دون قيمتها الاسمية.

وأوضح المسعود ان هناك قناعة لدى كثير من المتداولين بان كثيرا من الشركات التي تتداول أسهمها بقيم سعرية متدنية بدأت تحقق نتائج مالية جيدة في الفترة الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإقبال على هذه النوعية من الشركات مقارنة مع الأسهم المرترعة.

وأشار إلى ان الأسهم القيادية ستعود للصدارة عندما ترتفع المستويات السعرية للأسهم الرخيصة سعريا وتتجاوز قيمها الاسمية، لافتا إلى ان السوق لن يستغني عن الأسهم القيادية، ولكن المرحلة الحالية هي مرحلة الأسهم الصغيرة.

وتوقع المسعود ان يستمر تحفظ البنوك تجاه تكوين المخصصات حتى يتسنى لها التأكد من تعافي أوضاع الشركات من خلال استمرار تحقيق الربحية، فضلا عن الانتهاء من تسوية الديون التي أدت إلى تهاوي قيم أصولها.

● شريف حمدي

ان المستثمرين غالبا ما يبحثون عن الفرص الأقل مخاطر، وهو ما يتمثل لهم في الأسهم الرخيصة نظرا لتدني اسعارها وجعلها في متناول الشريحة الكبرى من المتعاملين بالسوق، لافتا إلى ان ما يبرر ذلك هو الإقبال اللافت على الأسهم دون الـ 50 فلسا والتي تزيد عنها بقليل.

وأوضح الوقيان ان سوق الكويت للاوراق المالية هو سوق افراد وليس سوق محافظ، ومن نسم متى ما زادت ثقة الافراد في السوق زادت عمليات الدخول وضع السيولة، مشيرا إلى ان توجه الافراد غالبا ما يكون للأسهم قيادية و20٪ اسهم متوسطة و20٪ اسهم رخيصة.

وتوقع الوقيان ان تشهد الفترة المقبلة تقليص المخصصات التي تكونها البنوك لمواجهة أي انخفاضات لاصول المرهونة لديها خاصة الأسهم، وذلك لتحسين اوضاع عدد كبير من الأسهم، غير ان نسب التخفيض لن تكون كبيرة نظرا لأن الأسهم التي ارتفعت بشكل كبير قد تتراجع أيضا بشكل كبير.

## ضعف دور المحفظة الوطنية

من جانبه، أكد رئيس فريق دربال للتحليل المالي محمد الهاجري ان ضعف دور المحفظة الوطنية في المرحلة الحالية هو السبب الرئيسي، لافتا إلى ان هناك تعامدا من الحكومة لترك السوق يعتمد على ذاته دون محاولات للتدخل



محمد الهاجري



نضال المسعود



سليمان الوقيان



جاسم زميل



صالح السلمي

والمتوسطة في الوقت الحالي هو السبب الرئيسي في التركيز على الاسهم الرخيصة دون القيادية، متوقفا ان يعود الزخم على الاسهم الكبيرة بعد انتهاء الربع الثالث من العام الحالي شريطة ان تحافظ هذه النوعية من الاسهم على الارتفاع.

وبسؤاله عن امكانية قيام البنوك بخفض مخصصاتها الاحترازية نظرا لاستمرار ارتفاع قيم الاصول المتمثلة في الاسهم، قال زميل ان البنوك ستظل على تحفظها وستستمر في سياسة تكوين المخصصات ولكن بصورة قد تكون اقل مقارنة مع الفترات التي تتراجع فيها قيم الاسهم في البورصة الكويتية.

وأشار إلى ان البنوك لن تتخلى عن سياساتها التحفظية حتى تعود الشركات التي لديها اسهم مرهونة لها إلى تحقيق الربحية وتسوية ديونها لا مجرد ارتفاع اسعار اسهمها في البورصة.

من جهته، قال رئيس المجموعة التعليمية القابضة سليمان الوقيان

مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الدولية للتحويل جاسم زميل ان الفترة القليلة المقبلة، مستعدا ان تأتي موجة تصحيحية كبيرة نظرا لأن هناك تصحيحا جزئيا مستمرا خاصة على مستوى الأسهم الرخيصة التي تشهد ارتفاعات كبيرة.

وأوضح ان المتعاملين يركزون في الوقت الحالي على الأسهم دون مستوى الـ 100 فلس، وعندما تتخطى هذا الحاجز يقل الإقبال عليها نسبيا ويتحول المضاربون لأسهم أخرى دون هذا السقف.

وحول توقعاته لعودة الإقبال على الأسهم القيادية، قال السلمي: إن ذلك مرهون بتحسين البيئة التشغيلية في الكويت، فضلا عن طرح مشاريع خطة التنمية، حيث سيكون للبنوك دور كبير فيها وهو ما سيعكس على أداء البنوك والشركات التشغيلية ومن ثم سيؤدي ذلك إلى الإقبال على أسهمها.

زيادة السيولة النقدية من جانبه، قال رئيس

مليون لـ «الأنباء» ان السوق سيظل على ذات الوتيرة الحالية خلال الفترة المقبلة حيث استمرار النهج المضاربي الذي يعتمد بصفة أساسية على الأسهم المتدنية سعريا.

وأضافوا ان الأسهم القيادية سيعود إليها نشاطها متى ما عاد النهج المؤسسي والاستثماري إلى السوق، وفيما يلي التفاصيل.

في البداية قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الاستثمارات المالية الدولية (ايفا) صالح السلمي ان المستثمر غالبا ما يبحث عن تحقيق أفضل العوائد سواء كان ذلك من خلال أسهم كبيرة أو صغيرة، ونظرا لأن نهج السوق الآن مضاربي بحث فإن المستثمر يتجه لهذه النوعية من الأسهم لأنها تحقق له أهدافه، لافتا إلى ان هناك من المتعاملين من يقومون الآن بالخروج من أسهم كبيرة ليتمكنوا من المضاربة في عدد كبير من الأسهم الرخيصة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخارجات من أسهم قيادية وخاصة في القطاع البنكي.

ورغم ذلك يشهد مؤشر العام للسوق تخطي الحواجز المثوية بشكل متواصل وقد يكون مفاجئا لكثير من المحللين.

فالسوق حقق منذ مطلع 2013 وحتى جلسة تعاملات ختام الأسبوع الماضي مكاسب تجاوزت الـ 1300 نقطة تشكل نحو 18٪ من مكاسب السوق الذي بلغ أعلى مستوياته منذ قرابة 3 سنوات بإغلاقة عند مستوى 7287 نقطة، وكان للأسهم الرخيصة والمتوسطة الدور الأكبر في بلوغ السوق لهذا المستوى.

وبالنظر في الأسباب التي أدت إلى تركيز أغلب المتعاملين على الأسهم الرخيصة نجدها تنحصر في سيطرة النهج المضاربي على سوق الكويت المالي في ظل ضعف بناء المراكز الاستثمارية والتي غالبا ما كانت تستهدف الأسهم القيادية ذات القيم السريعة المرتفعة.

ومن الأسباب أيضا عدم وضوح رؤية للاقتصاد الكويتي بشكل عام، وهو الأمر الذي يعزز الطلب على الأسهم الرخيصة لسهولة التخرج منها مقارنة مع الأسهم الكبيرة، كما ان هناك عمالا مساعدا آخر عزز من زيادة الإقبال على الأسهم الرخيصة والعزوف عن الأسهم القيادية وهو اضطراب المشهد السياسي الكويتي منذ فترة نتيجة زيادة الحراك السياسي في المخاوف لدى المتداولين ويجعلهم يميلون للأسهم الرخيصة نظرا لأنه في حالة انعكاس تداعيات أحداث سياسية سلبية على السوق تكون الخسائر محدودة.

وحول التوقعات لمستقبل السوق على المدى القريب، وإلى متى يستمر التركيز على الأسهم الرخيصة، وهل يؤدي استمرار ارتفاع قيم الأسهم في السوق؟ وهو ما يعني ارتفاع قيم أصول العديد من الشركات إلى قيام البنوك بتخفيض احماس المخصصات لديها خلال النصف الأول من العام الحالي.

قال اقتصاديون ومحللون



(متمين غوزال)

## 1.3 مليار دولار الإيرادات من مبيعات النفط والغاز خلال العام الماضي القعود لـ «الأنباء»: 201,1 مليون دولار الأرباح الصافية لـ «كوفيك» في 2012



خالد القعود

المحققة في عام 2012، قال القعود ان الشركة استحوذت بنجاح على 5 مشاريع جديدة في 4 دول مختلفة: باكستان، اندونيسيا، الفلبين وبحر الشمال في المملكة المتحدة، وتنوعت هذه الاصول ما بين منتجة وتطويرية واستكشافية.

وأشار إلى أن الشركة استطاعت القيام بدور المشغل في 2 من الأصول الاستكشافية الجديدة (باكستان، استراليا) لتحقيق بذلك أحد أهدافها الإستراتيجية المهمة بمراحل متقدمة، هذا بالإضافة إلى استملاك حصة أحد الشركاء في قطاع (تطويري) استكشافي باستراليا لتزيد بذلك حصة مشاركتها من 33,4٪ إلى 37,5٪.

وذكر أن الشركة تركز حاليا على دول جنوب

شرق آسيا واستراليا من خلال الدخول في فرص استثمارية واعدة وجيدة تدر عوائد مالية للشركة في هذه الدول، لاسيما أنها تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي مقارنة بدول الشرق الأوسط التي تشهد حالة من عدم الاستقرار منذ عامين.

وقال ان الشركة لديها خطط طموحة للغاية وتفرض على «كوفيك» المزيد من العمل لبلوغ هذه الأرقام، وذلك من خلال تكثيف العمل لدخول مناطق استكشافية جديدة أو من خلال الاستحواذ على أصول قائمة، مشيرا إلى ان هذه الاستراتيجية ستفرز أعباء مالية كبيرة على الشركة بالتزامن مع القفزة الكبيرة في أسعار النفط، وهو ما سيجعل عملية التوسع أمرا مكلفا للغاية. وذكر أن «كوفيك» تواصل تعاونها مع قطاعي

كشف نائب العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية والمتحدث الرسمي للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفيك»، خالد القعود ان الشركة حققت أرباحا صافية قدرها 201,1 مليون دولار خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

وأشار إلى أن الإيرادات من مبيعات النفط والغاز بلغت 1,3 مليار دولار في 2012. وأوضح القعود في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن متوسط إنتاج النفط والغاز بلغ 76 ألف برميل يومي مكافئ بزيادة قدرها 5٪ عن السنة الماضية، وبلغ الإنتاج الهيدروكربوني 344 مليون برميل مكافئ متضمنا 18,7 مليون برميل مكافئ تمت إضافتها من الأصول الجديدة. وعن أهم الإنجازات

## تعلن

### شركة المشروعات السياحية

**عن رغبتها في طرح مشروع دراسة وتصميم وإعداد مستندات ووثائق الطرح وترخيص نظام الإنذار ومكافحة الحريق لشاطئ المسيلة**

فعلى الراغبين بالمشاركة في هذه الدعوة من الدور والمكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال التقدم للحصول على كراسة الدعوة من مقر الشركة الرئيسي - مكتب التخطيط والمشاريع خلال ساعات العمل الرسمية نظير مبلغ مالي غير مسترد وقدره 50 دك (خمسون دينار كويتي لا غير) يدفع بصندوق الشركة. وذلك اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2013/4/29 وحتى يوم الخميس الموافق 2013/5/9. هذا وسيتم عقد الاجتماع التنويري يوم الاثنين الموافق 2013/5/15 الساعة 10:00 صباحاً في شاطئ المسيلة علماً بأن آخر موعد لتقديم العروض الفنية والمالية هو الساعة 12:00 ظهراً من يوم الخميس الموافق 2013/5/30 في مبنى الإدارة العامة للشركة - مكتب التخطيط والمشاريع على أن يتم تسليم العروض داخل أظرف مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر ومصحوبة بكفالة بنكية قيمتها (5%) من قيمة العرض المالي ويرفض أي عرض يقدم بعد هذا الموعد.

شركة المشروعات السياحية  
Touristic Enterprises Company

هاتف: 24965116 / 24965105  
فاكس: 24827681

● أحمد مغربي